مجلة المنهل ـ المجلد: 08، العدد: 01 (2022 م) ـ ص ص 221 – 246
ISSN : 2437 – 1068 • EISSN 8392-2710

عواضد لتقوية أحاديث الإمام مالك المنقطعة في كتابه الموطأ

Awad to strengthen the interrupted hadiths of Imam Malik in his book Al-Muwatta

ط د. إدريس بن مجدوب (*)
مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية
جامعة الوادي (الجزائر).
Benmedjdoub-idris@univ-eloued.dz

أد. مصطفى حميداتو
مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية
جامعة الوادي (الجزائر).
mostafa60@hotmail.com

تاريخ الاستلام:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2022/03/02	2022/06/05	2022/06/13

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

يسلط هذا البحثُ الضوءَ على طرق تقوية العلماء لأحاديث الإمام مالك المنقطعة في الموطأ، ليستأنس بها الباحثون في تخريج أحاديثه وآثاره، خاصة الأحاديث التي تفرد بها. موضحا معنى الانقطاع، وكذا المعنى اللغوي والاصطلاحي للعاضد، ومسألة تقوية الأحاديث والخلاف فيها، كما يبين أسباب إيراد الإمام مالك للأحاديث المنقطعة بكثرة في الموطأ.

فخلص الباحث إلى أنَّ الانقطاع في أحاديث الموطأ ليس كالانقطاع في غيره.

الكلمات المفتاحية:

الانقطاع؛ تقوية الأحاديث؛ العواضد؛ الموطأ.

Abstract:

the present research sheds light on Methods used by Muslim Scholars of Hadith to strengthen discontinued chain of narrators in hadiths reported by Imam Malik, so that these hadiths can be considered by researchers when studying his works, mainly reporting hadiths that were exclusively narrated by Imam Malik. The research also explains what is meant by discontinued chain of narrators and Adhid, or supporting hadith. It also examines the issue of strengthening hadiths, and scholars disgreement about it, and investigates why Imam Malik reported many discontinued-chain hadiths in his book Al-Muwatta. the researcher concludes that discontinued chain of narrators in hadiths reported by Imam Malik are Not like discontinued-chain hadiths reported by others.

Keywords:

discontinued-chain, strengthening hadiths, supporting hadiths, Muwatta.

(*) المؤلف المراسل.

1ـ مقدمة

يُعد موطأ الإمام مالك بن أنس من أكثر المؤلفات التي اعتنى بها أهلُ العلم؛ من زمن تأليفه إلى يومنا هذا، وتنوعت جوانب خدمهتم له؛ روايةً ودرايةً.

ومن الجهود التي نقف عليها في عصرنا هذا، ما قام به بعض الباحثين من تحقيق لهذا الكتاب وتخريج لأحاديثه.

ومن المعلوم أن عددا كبيرا من أحاديث وآثار الموطأ أسانيدُها منقطعة، ومن هذه الأسانيد ما تفرد بروايته الإمام مالك، ولم يجد لها الباحثون متابعات وشواهد ينجبر بها هذا الانقطاع؛ الذي يُعتبر علة تُضَعَّفُ بها الأحاديث.

هذا، وقد اختلف نظر الباحثين اتجاه هذه الأحاديث، فمنهم من يقول عند تخريجها: تفرد به مالك ويسكت، ومنهم من حكم على هذا الإنقطاع والتفرد بالضعف.

وإذا نظرنا إلى صنيع المحدثين كلِّهم وجدنا لهم ثناءً كبيرا على أحاديث الموطأ، من أئمة نقاد لم تعرف الأمة الإسلامية مثلهم في هذا الباب؛ كعبد الرحمن بن مهدي، ويحي بن سعيد القطان، وعلي بن المديني،...وغيرهم كثير، حتى قال الإمام الحافظ الناقد الجهبذ؛ أبو زرعة الرازي، قال: "لو حلف رجل بالطلاق على أحاديث مالك التي بالموطأ أنها صحاح كلها لم يحنث، ولو حلف على أحاديث غيره كان حانثا" (القاضي عياض، 1403هـ، صفحة 76/2).

والحافظ أبو زرعة الرازي كما هو معلوم، له اعتناء كبير بحديث الإمام مالك، مسنده ومنقطعه، داخل الموطأ وخارجه، قال ابن أبي حاتم: "سمعت علي بن الحسين بن الجنيد المالكي يقول: ما رأيت أحدا أحفظ لحديث مالك بن أنس لمسنده ومنقطعه من أبي زرعة، قلت–أي ابن أبي حاتم– : ما في الموطأ والزيادات التي ليست في الموطأ؟ قال: نعم" (ابن أبي حاتم، 1271هـ، صفحة 331/1).

هذا، وقد اتفقت كلمة أئمة الحديث على أن الإمام مالكا، نقي الرجال نقي الحديث، ولا يأخذ الحديث إلا من جيده، وإذا شك في حديث طرحه كله؛ من ورعه واحتياطه في الرواية، خاصة في موطئه الذي أمضى أربعين عاما وهو ينقح ويهذب فيه، وعرضه على سبعين من أئمة المدينة في زمنه، وكلهم وافقه عليه.

وهذه الميزات وغيرها لهذا الإمام، وكتابه؛ الذي له وقع في النفوس، ومهابة في القلوب لا يوازنها شئ؛ تجعلنا نحسن الظن به كثيرا في مجموعه، فما وجدناه فيه من حديث منقطعا يقتضي التضعيف على قواعد الفن؛ خاصة مالم نُسبَق إلى تضعيفه، فإننا نتهم أنفسنا بالقصور في البحث والتفتيش، أو نحمِّله

الضياع الكبير الذي حصل للتراث الإسلامي عموما، وللمؤلفات التي أُلفت في خدمة الموطأ خصوصاً، أو أننا نكتفي بإخراج الإمام مالك له في الموطأ؛ فهذا من صنيع أئمة الحديث، فقد سئل البخاري عن حديث الهرة، وفيه مجاهيل، فقال: جوده مالك بن أنس.

الإشكالية:

اتفقت كلمة أئمة الحديث على أنّ أحاديث الموطأ صحيحة، كما اتفقوا على أنَّ الانقطاع علة في الحديث.

وكثير من أحاديث الموطأ منقطعة، وجملة منها مما تفرد به الإمام مالك.

فكيف يجمع العلماء بين كون الموطأ صحيح كلُّه؛ متصلُه ومنقطعُه، وأنَّ الانقطاع علةٌ في الحديث؟

ما هي العواضد التي يقوي بها المحدثون هذا الانقطاع؟

ما هي طرق العلماء في تقوية الأحاديث المنقطعة في الموطأ خاصة ما تفرد به الإمام مالك؟

وللإجابة عن هذه الإشكالات حاول الباحث جمع بعض ما وقف عليه في بعض كتب الرجال، ومن كلام بعض شراح الموطأ في هذا السياق، من خلال هذا البحث الموسوم بـ:

عواضد لتقوية أحاديث الإمام مالك المنقطعة في الموطأ.

واقتضت طبيعة هذا البحث أن تتكون خطته من مقدمة ومبحثين.

فالمقدمة فيها: التوطئة، وإشكالية البحث، وعنوانه، وخطته، وكذا أهدافه.

والمبحث الأول: يُعَرِّف فيه الحديث، والانقطاع، والعواضد وأنواعها، ويبين أسباب إيراد الإمام مالك للأحاديث المنقطعة بكثرة في كتابه الموطأ.

والمبحث الثاني، وفيه العواضد الثمانية التي جمعها الباحث.

ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي وصل إليها.

أهداف البحث:

أهم الأهداف التي سطرها الباحث:

1- بيان مكانة الإمام مالك الحديثية عند أئمة الحديث.

2- بيان مكانة أحاديث الموطأ عند النقاد الجهابذة.

3- توضيح الطريقة الخاصة التي يتعامل بها أئمة الحديث مع مرويات الإمام مالك.

4- بيان قوة أحاديث الإمام مالك المتصلة والمنقطعة.

5- بيان بعض طرق تقوية العلماء لأحاديث الموطأ المنقطعة.

المنهج المتبع في البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي للأحاديث المنقطعة في الموطأ خاصة البلاغات منها، ثم النظر في كيفية التعامل معها من الشراح المحدثين، مثل ابن عبد البر، والسيوطي، والزرقاني. كما يعتمد على بعض كتب التراجم؛ لدعم الكلام التطبيقي للشراح ببعض الكلام النظري.

2ـ المبحث الأول: مقدمات بين يدي البحث

2، 1ـ المطلب الأول: تعريف الحديث

2، 1، 1- الحديث في اللغة:

قال ابن منظور: "الحديث: نقيضُ القديم. والحديث: الجديد من الأشياء. والحديث: الخبر يأتي على القليل والكثير، والجمع: أحاديث. والحديث: ما يحدث به المحدِّث تحديثا؛ وقد حَدَّثه الحديثَ وحَدَّثَه به" (ابن منظور الإفريقي، 1414هـ، الصفحات 131/2-133).

2، 1، 2- الحديث في اصطلاح المحدثين:

كثيرا ما يُحصَر تعريف الحديث على ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقط، لكن الصحيح أن ما أضيف إلى الصحابة والتابعين أيضا يدخل في التعريف؛ لأنه صنيع المحدثين في مؤلفاتهم، حيث لا يقتصرون في الرواية على المرفوع فقط، وإنما يُخرجون الموقوف والمقطوع أيضا معه.

قال الدكتور نور الدين عتر: "فالتعريف المختار للحديث هو: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خِلْقِيّ أو خُلُقِيّ، أو أضيف إلى الصحابي، أو التابعي" (عتر، 1401هـ، صفحة 27).

وقال الدكتور محمد أبو شهبة –في تعريفه لعلم الحديث رواية–:

"هو علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خِلقية وخُلُقية، وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم" (أبو شهبة، صفحة 24).

فالتعريف المختار للحديث في اصطلاح المحدثين هو:

ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خِلقية وخُلُقية، وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين؛ من أقوالهم وأفعالهم.

2، 2ـ **المطلب الثاني: تعريف الانقطاع**

2، 2، 1- الانقطاع في اللغة:

الانقطاع ضد الإتصال، وهو مصدر مشتق من الفعل (انقطع)؛ الذي أصله (قطع).

قال ابن فارس:"القاف والطاء والعين أصلٌ صحيحٌ واحد، يدل على صَرْمٍ وإبانة شيءٍ من شيء" (ابن فارس، 1399هـ، صفحة 101/5).

2، 2، 2- الانقطاع في اصطلاح المحدثين:

قال عليٌّ القاري: "والصحيح الذي ذهب إليه الجمهور، ومنهم: الخطيب وابن عبد البر وغيرهما من المحدثين: أن المنقطع ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، سواء ترك ذكر الراوي من أول الإسناد، أو وسطه، أو آخره؛ بحيث يشمل المرسل، والمعضل، والمعلق، إلا أن أكثر ما يوصف بالانقطاع في الاستعمال رواية من دون التابعي عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر رضي الله عنهما" (القاري، صفحة 413).

وعرَّفه ابن كثير فقال: "فمنهم من قال هو أن يسقط من الإسناد رجل، أو يُذكر فيه رجل مبهم" (شاكر، صفحة 50).

فالمنقطع إذن: ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، فيشمل المرسل، والمعضل، والمعلق، والمنقطع، وكذا المدلَّس والمرسل الخفي، ويلحق به أيضا الإسناد الذي فيه رجل مبهم.

تنبيه: المنقطع له معنى عام، وآخر خاص، فالأول بمعنى عدم الاتصال، والثاني: ما سقط فيه راو أو أكثر في وسط السند مع عدم التوالي.

2، 3ـ **المطلب الثالث: أنواع الانقطاع في الموطأ**

الانقطاع في أحاديث الموطأ على أربعة أنواع؛ المعلق، والمعضل، والمنقطع–بمعناه الخاص–، والمرسل.

وما يأتي مثال لكل نوع من هذه الأنواع:

2، 3، 1- مثال للمعلق:

مالك؛ أنه بلغه عن جده مالك بن أبي عامر؛ أن عثمان بن عفان، قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تبيعوا الدينار بالدينارين، ولا الدرهم بالدرهمين» (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 916/4 برقم 2335، 560).

قال أبو العباس الداني: هذا مقطوع في الموطأ، ورواه عبد العزيز بن أبي حازم، عن مالك بن أنس، عن مولى لهم – قيل: اسمه كيسان –، عن مالك بن أبي عامر. (الداني، 1424هـ، صفحة 311/2).

2، 3، 2- مثال للمعضل:

مالك، عن يحيى بن سعيد، أن عائشة، زوج النبي صلى الله عليه وسلم، قالت: أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، ليخفف ركعتي الفجر، حتى إني لأقول: أقرأ بأم القرآن أم لا؟. (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 175/2 برقم 126/419).

قال أبو العباس الداني: عن يحيى بن سعيد، عن عائشة، قالته.

هذا مقطوع في الموطأ.

وذكر الدارقطني أن زهير بن معاوية، وعبد الوهاب الثقفي، وجماعةً سماهم رووه عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن عبد الرحمن بن أخي عمرة، عن عمرة عن عائشة، وأن سليمان بن بلال رواه عن يحيى بن سعيد قال: حدثني أبو الرجال، عن أمه عمرة، عن عائشة.

قال: ورواه عبد العزيز بن مسلم القسملي، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن عمرة عن عمرة، عن عائشة (الداني، 1424هـ، صفحة 145/4).

وقول أبي العباس " هذا مقطوع في الموطأ" معناه أنه معضل؛ لأنه تبين من خلال الطرق الأخرى أن الساقط في هذا الإسناد راويان متتاليان؛ عمرة والراوي عنها.

2، 3، 3- مثال للمنقطع:

قال أبو العباس الداني: حديث: "أمر بقتل الوزغ".

عن ابن شهاب، عن سعد.

هذا عند أبي المصعب الزهري، وهو مقطوع.

رواه معمر وغيره، عن الزهري، عن عامر بن سعد، عن أبيه موصولا، خرجه مسلم.

وقال فيه الدارقطني: "الأصح: الزهري عن سعد مقطوعا" (الداني، 1424هـ، صفحة 431/4).

وقوله: "وهو مقطوع"؛ أي منقطع-بالمعنى الخاص- لأن الساقط راو واحد، وسط السند، قبل الصحابي، وهو: عامر بن سعد.

2، 3، 4- مثال للمرسل:

مالك؛ أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان إذا قضى طوافه بالبيت، وركع الركعتين، وأراد أن يخرج إلى الصفا والمروة، استلمالركن الأسود قبل أن يخرج. (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 533/3 برقم 380/1346).

قال أبو العباس الداني: حديث: "كان إذا قضى طوافه بالبيت وركع، وأراد أن يخرج إلى الصفا استلم الركن". في باب الاستلام في الطواف. بلغه. وهذا مرسل في الموطأ.

وأسنده الوليد بن مسلم خارج الموطأ عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه، عن جابر، وهو محفوظ له في حديثه الطويل، خرجه مسلم وغيره (الداني، 1424هـ، صفحة 385/5).

2، 4ـ **المطلب الرابع: تعريف العواضد**

2، 4، 1- العاضد في اللغة: اسم فاعل من "عضد".

قال ابن فارس:"العين والضاد والدال أصلٌ صحيح يدلُّ على عُضوٍ من الأعضاء، يُستعار في موضع القوّة والمُعين...

ويقال: فلان عضدي؛ لمكان القوة التي في العَضُد. ورجل عضديٌّ وعضاديٌّ.

قال الخليل: والعضْد: المعونة، يقال: عَضَدْت فلانا؛ أي أعنته.

قال الله تعالى:((وما كنت متخذ المضلين عضدا)) الكهف 51.

قال ابن الأعرابي: عضد الرجل: قومه وعشيرته، ولذلك يقال: يفت في عضده.

وقال أعرابي لرجل استعانه فلم يعنه: " أنت والله العضد الثلماء "، نسبه إلى الضعف،...

وعضد الرحل: خشبتان لزيقتان بالواسطة. وعضادة الباب: مساكاه اللذان يطبق الباب عليهما" (ابن فارس، 1399هـ، صفحة 348/4).

2، 4، 2- العاضد في اصطلاح المحدثين:

لم أقف على تعريف خاص بالعاضد في كتب مصطلح الحديث، ولا في غيرها، إلا إشارات إليه فقط.

قال ابن حجر –في كلامه على الصحيح لغيره–:

"وبكثرة طرقه يصحح، وإنما نحكم له بالصحة عند تعدد الطرق، لأن للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح، ومن ثم تطلق الصحة على الإسناد الذي يكون حسنا لذاته – لو تفرد– إذا تعدد" (ابن حجر العسقلاني أ.، 1422هـ، صفحة 78).

تنبيه: كلام ابن حجر لايشمل كل العواضد، وإنما هو متعلق بنوع واحد منها فقط وهي المتابعات.

وقال الشيخ طاهر الجزائري:

"والمقبول ينقسم إلى أربعة أقسام: صحيح لذاته، وصحيح لغيره، وحسن لذاته، وحسن لغيره. وذلك لأن الحديث إن اشتمل من صفات القبول على أعلى مراتبها فهو الصحيح لذاته، وإن لم يشتمل على أعلى مراتبها، فإن وجد فيه ما يجبر ذلك القصور الواقع فيه فهو الصحيح لا لذاته بل لغيره، وهو العاضد" (الجزائري، 1416هـ، الصفحات 1/496–497).

فيمكن بهذا أن نقول في تعريف العاضد أنه:

ما ينجبر به القصور الواقع في الرواية الصالحة للتقوية، فترتقي به من رتبة أدنى إلى رتبة أعلى من سلم التصحيح والتضعيف، فتحصل القوة بالصورة أو الهيئة المجموعة.

شرح التعريف:

– **ما ينجبر به:** ليشمل كل العواضد، سواء من المتابعات والشواهد، أو غيرها مما يذكره العلماء.

– **القصور الواقع في الرواية:** أي أن العواضد يُحتاج إليها في الروايات التي فيها نقص في القوة، أما الروايات القوية لذاتها فهي مستغنية عن العاضد.

– **الرواية الصالحة للتقوية:** لأن بعض الروايات واهية، وضعفها شديد، فلا يقوى العاضد على جبره ومقاومته، كالتي في إسنادها متهم بالكذب ونحوه، فلا تصلح للتقوية أبدا.

– **فتحصل القوة بالصورة أو الهيئة المجموعة:** أي أن الحكم النهائي على الرواية يكون بانضمامها إلى غيرها، أو باجتماعها مع العاضد، أما إذا حكمنا عليها بسندها انفرادا فإنها تبقى على الحكم الأول.

2، 5ـ المطلب الخامس: أنواع العواضد.

يمكن تقسيم العواضد التي يقوي بها المحدثون والفقهاء الأحاديث إلى نوعين:

النوع الأول: عواضد لتقوية الإسناد والمتن معا.

النوع الثاني: عواضد لتقوية المتن أو المعنى.

قال الدكتور أحمد المرتضى الزَّين:

العواضد التي لا صلة لها بالأسانيد: أما ترقية الحديث وتقويته بعواضد لا صلة لها بالأسانيد (كتلقي الأمة للحديث بالقبول) أو (بموافقة ظاهر القرآن له) أو (باستدلال المجتهد به) أو (عن طريق الكشف الصوفي) أو (برؤية النبي صلى الله عليه وسلم في المنام) أو (بموافقته للمكتشفات العلمية الحديثة)، فلا يتقوى الحديث بواحد من هذه العواضد، ولا تصح نسبته لرسول الله صلى الله عليه وسلم لأجل واحد من هذه العواضد (المرتضى الزّين، 1415هـ، صفحة 20)

وقال الدكتور محمد بازمول: "يتفق الفقهاء مع المحدثين في أوصاف قبول الخبر على الجملة، وبالتالي يتفقون مع المحدثين في الحديث الضعيف بصفة عامة...لكن يخالفونهم في أمرين هما:

الأمر الأول: أن الفقهاء لا يشترطون في الصحيح انتفاء الشذوذ والعلة على الوجه الذي عند المحدثين.

الأمر الثاني: أن غاية نظر الفقيه إلى مجرد سلامة المعنى وموافقته لظاهر الشرع".

ثم قال: "لابد من التفريق بين قبول المعنى وثبوت النسبة.

فإن صحة معنى الحديث الضعيف بموافقته للقرآن الكريم، أو الإجماع، أو للقياس، أو قول الصحابي، غايته ثبوت هذا المعنى شرعا، ولا تلازم بينه وبين ثبوت نسبة هذا اللفظ إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ ثبوت نسبة هذا اللفظ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قضية أخرى غير قضية ثبوت المعنى، فغاية نظر المحدث النظر في الأمرين؛ ثبوت المعنى وثبوت النسبة، وغاية نظر الفقيه ثبوت المعنى" (بازمول، صفر1424هـ، صفحة 222-225).

قل: لأجل هذا تنوعت العواضد عند العلماء إلى ما يقوي السند والمتن معا؛ كتعدد الطرق وغيرها، وإلى عواضد تقوي المتن والمعنى فقط كموافقة القرآن أو الإجماع، أو للقياس.

2، 6ـ المطلب السادس: تقوية الأحاديث

من القضايا التي كَثُر الكلام عليها بين الباحثين المعاصرين؛ مسألة تقوية الأحاديث. فاختلفوا في العواضد التي تتقوى بها الأحاديث، كموافقة الحديث لظاهر القرآن، وتلقي الأمة له بالقبول، وموافقته للإجماع، ...وغيرها، فمنهم من يعتمدها في التقوية ويُحسِّن بها الأحاديث الضعيفة، ومنهم من لا يقبل

التقوية بها. إلا أنهم متفقون في التقوية بتعدد الطرق، وجعلوها العمدة في باب ترقية الأحاديث الحسنة والضعيفة؛ وهي الطريقة الوحيدة التي توجد في كتب المصطلح.

ومما ذكره الدكتور محمد بازمول في خاتمة بحثه "تقوية الحديث الضعيف.." أنَّ:"

– تقوية الحديث بتعدد الطرق مما جرى عليه عمل المتقدمين من أهل الحديث.

– لا يلزم من صحة المعنى صحة النسبة، فقد يتقوى الحديث الضعيف ويكون غاية التقوية صحة المعنى دون صحة النسبة.

– طرق تقوية الحديث منها ما يصحح المعنى والنسبة، ومنها ما يصحح المعنى دون النسبة.

– لا يثبت المحدثون الحديث الضعيف بمجرد موافقة معناه القرآن، أو بمجرد موافقته للإجماع أو أصول الشريعة، فهذا غير باب صحة ثبوت اللفظ المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

– تداول الحديث بلفظه بين العلماء، ووقوع الإجماع عليه بلفظه، واشتهاره بين أهل العلم الحديث عند الفقهاء والمحدثين.

– معنى الحديث الضعيف يتقوى بموافقة قول الصحابي، عند المحدثين والفقهاء، غير أن نسبته إلى الرسول صلى الله عليه وسلم لا تثبت عند أهل الحديث بذلك إلا إذا كان قول الصحابي مما له حكم الرفع...

– الحديث يتقوى بموافقة القياس عند الفقهاء، أما المحدثون فهم يصححون المعنى ولا يصححون النسبة.

الحديث الضعيف لا يتقوى عند المحدثين والفقهاء بموافقة الواقع التأريخي أو العلمي أو بالكشف والإلهام"اهـ. (بازمول، صفر 1424هـ، صفحة 267)

2، 7ـ المطلب السابع: أسباب رواية الإمام مالك للأحاديث المنقطعة في الموطأ

رواية الإمام مالك للأحاديث المنقطعة في الموطأ لها أسباب متنوعة تبعث على ذلك، فمنها:

1– اختصار الحديث الطويل:

فمن منهج الإمام مالك اختصار كُلٍّ من المتن والاسناد، فإنه يختصر الحديث الطويل، ويختصر اسناده أيضا فيرويه مرسلا أو بلاغا.

مثاله:

"مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حاد على أبي سلمة، وقد جعلت على عينيها صبرا...الحديث". (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 865/4 برقم 532/2225)

قال ابن عبد البر: "وهذا الحديث معروف عن أم سلمة من حديث بكير بن الأشج وهو حديث فيه طويل اختصره مالك وأرسله". (ابن عبد البر النمري، 1387هـ، صفحة 362/24)

2- جمع المفترق من الحديث:

فيجمع الإمام مالك عدة أحاديث صحيحة ومتفقة المعنى في متن واحد بلاغا.

مثاله:

"مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي يوم الإثنين، ودفن يوم الثلاثاء، وصلى الناس عليه أفذاذا، لا يؤمهم أحد". (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 323/2 برقم 790)

قال ابن عبد البر: "هذا الحديث لا أعلمه يروى على هذا النسق بوجه من الوجوه غير بلاغ مالك هذا، ولكنه صحيح من وجوه مختلفة وأحاديث شتى جمعها مالك، والله أعلم" (ابن عبد البر النمري، 1387هـ، صفحة 394/24).

3- دفع الإمام مالك للشك عن نفسه تحريا واحتياطا:

قال السبكي: "وذكروا أن من عادة مالك – لشدة ورعه واحتياطه في الرواية- التقصير في كثير من الحديث بالإرسال أو الوقف أو الانقطاع ليستتر من الشك يعرض له. قالوا : وهذا معنى قول الشافعي رضي الله عنه: الناس إذا شكوا في الحديث ارتفعوا، ومالك إذا شك فيه انخفض؛ يعني أنه إذا حصل عنده أدنى شك في الرفع أو الإسناد أو الوصل، وقف وأرسل وقطع، أخذا بالتحري والاحتياط، وإن كان يظن خلافه، بخلاف غيره من الرواة" (السبكي، 1419هـ، صفحة 439/2).

4- قلة النشاط:

فإذا لم يجد الإمام نشاطا في نفسه فإنه لا يسند الأحاديث، وإنما يرويها منقطعة.

– قال ابن حبان: "وهذه كانت عادة لمالك بن أنس يرفع في الأحايين الأخبار، ويوقفها مرارا، ويرسلها مرة، ويسندها أخرى على حسب نشاطه" (ابن بلبان الفارسي، 1408هـ، الصفحات 591/11-592).

– قال مسلم: "كانت لهم تارات يرسلون فيها الحديث إرسالا، ولا يذكرون من سمعوه منه، وتارات ينشطون فيها، فيسندون الخبر على هيئة ما سمعوا" (القشيري، 1427هـ، صفحة 20/1).

5- أنه عادة للإمام مالك، وإذا سئل عن ذلك بيَّن الساقط من الإسناد:

قال الخليلي: "وكان مالك رحمه الله يرسل أحاديث، لا يبين إسنادها، وإذا استقصى عليه من يتجاسر أن يسأله، ربما أجابه إلى الإسناد". (الخليلي، 1409هـ، صفحة 165/1).

6- الرواية من الصحف والأخذ من الكتب:

قال الدكتور ياسر الشمالي عن بلاغات الإمام مالك: "بعض البلاغات مأخوذة من كتاب ولم تقع للإمام مالك من طريق الرواية، ففي هذه الحالة يذكر الخبر بصيغة البلاغ، ويحذف الواسطة، ويتكفل هو بصحتها" (الشمالي، 1427هـ، صفحة 288).

7- أن يكون شيخه استحلفه ألا يذكر اسمه في حديث

ومن هذا شيخه عبد الرحمن بن هرمز.

قال القاضي عياض: "قال مالك: وانقطعت إلى ابن هرمز سبع سنين، وفي رواية ثمان سنين لم أخلطه بغيره.

وقال: إن كان الرجل ليختلف للرجل ثلاثين سنة يتعلم منه، فظننا أنه يريد نفسه مع ابن هرمز.

وكان ابن هرمز استحلفه ألا يذكر اسمه في حديث" (القاضي عياض، 1403هـ، صفحة 131/1).

3ـ المبحث الثاني: عواضد لأحاديث الإمام مالك المنقطعة في موطئه

3، 1ـ المطلب الأول: تعدد الطرق

والتقوية بهذه الطريقة محل اتفاق بين أهل الحديث، فهي إما أن تكون بالمتابعات أو بالشواهد.

المثال الأول: في التقوية بتعدد الطرق عموما

"مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن شدة الحر من فيح جهنم، فإذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة" (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 21/2 برقم 12/38).

قال الزرقاني: "هذا مرسل يقويه الأحاديث المتصلة التي رواها مالك وغيره من طرق كثيرة؛ قاله أبو عمر" (الزرقاني، 1436هـ، صفحة 57/1).

المثال الثاني: في التقوية بالشاهد.

"مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان باللحم" (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 947/4 برقم 567/2414).

قال ابن عبد البر: " لا أعلم هذا الحديث يتصل من وجه ثابت من الوجوه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأحسن أسانيده مرسل سعيد بن المسيب هذا، ولا خلاف عن مالك في إرساله.". (ابن عبد البر النمري، 1387هـ، صفحة 322/4)

قال الزرقاني: "ورواه أبو داود في المراسيل عن القعنبي عن مالك به مرسلا، وصححه الحاكم، وله شاهد أخرجه البزار من حديث ابن عمر". (الزرقاني، 1436هـ، صفحة 387/3).

المثال الثالث: في التقوية بالمتابعة.

"مالك عن إبراهيم بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بامرأة وهي في محفتها، فقيل لها: هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخذت بضبعي صبي كان معها، فقالت: ألهذا حج يا رسول الله؟ فقال: نعم، ولك أجر" (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 620/3 برقم 426/1596).

قال ابن عبد البر: "قال أبو بكر أحمد بن محمد بن هاني الطائي الأثرم الوراق: قلت لأبي عبد الله – يعني أحمد بن حنبل رحمه الله– الذي يصح في هذا الحديث؛ حديث كريب، مرسل أو عن ابن عباس؟ فقال: هو عن ابن عباس صحيح. قيل لأبي عبد الله: إن الثوري ومالكا يرسلانه، فقال: معمر وابن عيينة وغيرهما قد أسندوه". (ابن عبد البر النمري، 1387هـ، صفحة 102/1)

3، 2ـ المطلب الثاني: من منهج الإمام مالك أنه لا يرو إلا عن ثقة

الإمام مالك ممن اشتهر أنه لا يرو إلا عن ثقة، بل روايته عن رجل تكفي أئمة الجرح والتعديل في توثيقه.

فاعتمد الأئمة في تقوية بعض البلاغات على كونه لا يرو إلا عن ثقة، فإذا أسقط رجلا في الإسناد فلا يسقط إلا ثقة.

– قال ابن عبد البر: "لعلم الإسناد طرق يصعب سلوكها على من لم يصل بعنايته إليها، ويقطع كثيرا من أيامه فيها، ومن اقتصر على حديث مالك رحمه الله فقد كفي تعب التفتيش والبحث، ووضع يده من ذلك على عروة وثقى لا تنفصم، لأن مالكا قد انتقد وانتقى، وخلص ولم يرو إلا عن ثقة حجة، وسترى موقع مرسلات كتابه وموضعها من الصحة والاشتهار في النقل في كتابنا هذا إن شاء الله" (ابن عبد البر النمري، 1387هـ، صفحة 60/1).

– قال ابن عُدي الجرجاني:"وأبو بكر بن نافع قد روى عنه مالك، ولولا أنه لا بأس به لما روى عنه مالك؛ لأن مالكا لا يروي إلا عن ثقة" (ابن عُدي الجرجاني، 1418هـ، صفحة 203/9).

– قال ابن حبان:" وكان مالك رحمه الله أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صح، ولا يحدث إلا عن ثقة مع الفقه والدين والفضل والنسك" (ابن حبان، 1393هـ، صفحة 459/7).

– قال الميموني: "وقال لي يحيى بن معين: لا تريد أن تسأل عن رجال مالك، كل من حدث عنه ثقة إلا رجلا أو رجلين" (ابن رجب الحنبلي، 1407هـ، صفحة 377/1).

– قال ابن الملقن:" أما تضعيف عمرو فلا يقبل؛ فإنه ...واحتج به أيضا الإمام مالك، وروى عنه وهو القدوة، وقد عُلِم من عادته أنه لا يروي في كتابه إلا عن ثقة،...وقال ابن عدي: لا بأس به؛ لأن مالكا روى عنه، ولا يروي مالك إلا عن صدوق ثقة" (ابن الملقن، 1425هـ، صفحة 350/6).

قال أبو سعيد بن الاعرابي: "كان يحيى بن معين يوثق الرجل لرواية مالك عنه وسئل عن غير واحد فقال: ثقة روى عنه مالك" (السيوطي ج.، صفحة 3).

أمثلة للتقوية بهذا العاضد:

"مالك عن الثقة عنده عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن سعد بن أبي وقاص عن خولة بنت حكيم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من نزل منزلا فليقل: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، فإنه لن يضره شيء حتى يرتحل" (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 1424/5 برقم 803/3584).

قال ابن عبد البر: "هكذا قال يحيى: عن مالك عن الثقة عنده عن يعقوب، وقال القعنبي وابن بكير وابن القاسم وابن وهب: عن مالك أنه بلغه عن يعقوب، والمعنى واحد، ولم يكن مالك يروي إلا عن ثقة" (ابن عبد البر النمري، 1387هـ، صفحة 184/24).

المثال الثاني:

"مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يقول: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، يسلم من كل ركعتين" (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 163/2 برقم 391).

قال ابن عبد البر–عن هذا الأثر–: "ومالك لا يروي إلا عن ثقة وبلاغاته إذا تفقدت لم توجد إلا صحاحا" (ابن عبد البر النمري، 1387هـ، صفحة 188/13).

3، 3ـ المطلب الثالث: ثناء الائمة على المنقطع الذي في الموطأ، وتصحيحهم له

– قال ابن عبد البر:" وسترى موقع مرسلات كتابه وموضعها من الصحة والاشتهار في النقل في كتابنا هذا إن شاء الله" (ابن عبد البر النمري، 1387هـ، صفحة 60/1).

– وقال: "وكل من يتفقه منهم لمالك وينتحله إذا سألت من شئت منهم عن مراسيل الموطأ قالوا صحاح لا يسوغ لأحد الطعن فيها، لثقة ناقليها وأمانة مرسليها، وصدقوا فيما قالوه" (ابن عبد البر النمري، 1387هـ، صفحة 02/1)

– نقل القاضي عياض في كتابه "ترتيب المدارك" كثيرا من أقوال الأئمة في هذا السياق، منها:

"قال أبو داود: مراسيل مالك أصح من مراسيل سعيد بن المسيب ومن مراسيل الحسن، ومالك أصح الناس مرسلاً.

وقال سفيان ابن عيينة: إذا قال مالك بلغني فهو إسناد قوي.

وقال يحيى بن سعيد: مرسلات مالك صحاح.

وقال يحيى: كان أصحابنا يقولون مرسلات مالك إسناد.

قال ابن وهب: مالك والليث إسناد وإن لم يسندا" (القاضي عياض، 1403هـ، صفحة 165/1).

– قال أبو زرعة: "لو حلف رجل بالطلاق على أحاديث مالك التي بالموطأ أنها صحاح كلها لم يحنث، ولو حلف على حديث غيره كان حانثا" (القاضي عياض، 1403هـ، صفحة 76/2).

ولا شك أن هذا الكلام يشمل كل الموطأ؛ متصله ومنقطعه.

– قال الزرقاني: "فمن هنا ونحوه يعلم أنه يطلق البلاغ على الصحيح، ولذا قال الأئمة: بلاغات مالك صحيحة" (الزرقاني، 1436هـ، صفحة 279/2).

– ونقل الزرقاني عن السيوطي أنه قال:"وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد، فالصواب إطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء" (الزرقاني، 1436هـ، صفحة 17/1).

– قال حمزة بن محمد الكتاني الحافظ: "كل شيء رواه مالك في الموطأ مسندا أو مرسلا، فقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير جهته، إلا حديثين" (الجزائري، 1416هـ، صفحة 927/2).

أمثلة للتقوية بهذا العاضد:

الاول:

"مالك أنه بلغه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه قال: كان رجلان أخوان... الحديث" (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 243/2 برقم 187/600).

قال ابن عبد البر:" أما قصة الأخوين فليست تحفظ من حديث سعد بن أبي وقاص إلا في مرسل مالك هذا، وقد أنكره أبو بكر البزار، وقطع بأنه لا يوجد من حديث سعد البتة، وما كان ينبغي له أن ينكره لأن مراسيل مالك أصولها صحاح كلها" (ابن عبد البر النمري، 1387هـ، صفحة 220/24).

الثاني:

"مالك أن معاذ بن جبل قال: آخر ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وضعت رجلي في الغرز أن قال: أحسن خلقك للناس معاذ بن جبل" (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 1327/5 برقم 682/3350).

قال الزرقاني: "وهذا آخر الأحاديث الأربعة التي قالوا إنها لم توجد موصولة في غير الموطأ، وذلك لا يضر مالكا؛ الذي قال فيه سفيان بن عيينة: كان مالك لا يبلغ من الحديث إلا ما كان صحيحا وإذا قال بلغني فهو إسناد صحيح، فلعلها وصلت في الكتب التي لم تصل إليهم" (الزرقاني، 1436هـ، صفحة 330/4).

الثالث:

"مالك أنه بلغه أن أبا هريرة كان يقول: من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة، ومن فاته قراءة أم القرآن، فقد فاته خير كثير" (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 15/2 برقم 23).

قال الزرقاني: "(مالك أنه بلغه)، وبلاغه ليس من الضعيف؛ لأنه تتبع كله فوجد مسندا من غير طريقه" (الزرقاني، 1436هـ، صفحة 45/1).

الرابع:

"مالك أنه بلغه أن عائشة أم المؤمنين سئلت عن غسل المرأة من الجنابة، فقالت: لتحفن على رأسها ثلاث حفنات من الماء، ولتضغث رأسها بيديها" (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 62/2 برقم 141).

قال الزرقاني: "(مالك أنه بلغه)، وبلاغاته صحيحة، قال سفيان: إذا قال مالك بلغني فهو إسناد قوي" (الزرقاني، 1436هـ، صفحة 133/1).

3، 4ـ المطلب الرابع: من منهج الإمام مالك: قصر الإسناد

معنى قصر الإسناد:

قال الدكتور عبد العزيز الشايع:

"قصر الإسناد: هو أن ينقُص الثقة –عمدا وقصدا– من إسناد الحديث المختلف فيه، راويا أو أكثر؛ لسبب مخصوص.

– ينقص: نقص من معاني قَصَر، وفيه بيان أن هذا الأمر مقصور على الاختلاف الذي يكون فيه حذف في الإسناد.

– الثقة: يفيد حصر هذا الأمر على الرواة الثقات ، لأن الحذف والنقص إذا وقع من الضعيف لا يزيده إلا وهنا، ولذا غالب من وقع منه قصر الإسناد من الحفاظ الأثبات.

– عمدا وقصدا: يفيد أن هذا الحذف والنقص وقع من الثقة اختيارا وقصدا، لا وهما، وهذا أهم ما يميز قصر الإسناد، ويخرجه عن حيز الحديث الشاذ، وكذا أخطاء الثقات.

– من إسناد: إشارة إلى أن قصر الإسناد من خصائص الإسناد، وليس له مدخل في المتن.

– لسبب مخصوص: فيه بيان أن هذا الحذف لا يقع من الثقة اعتباطا، بل لداعٍ وسببٍ باعثٍ عليه كالتوقي، أو التردد، أو عدم النشاط" (الشايع، 1437هـ، صفحة 31).

أمثلة للتقوية بهذا العاضد

الأول:

"مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان قال: أتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه ربيبه عمر ابن أبي سلمة، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: سم الله وكل مما يليك" (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 1367/5 برقم 731/3445).

قال ابن حجر:"واقتضى ذلك أن مالكا قصر بإسناده، حيث لم يصرح بوصله وهو في الاصل موصول، ولعله وصله مرة فحفظ ذلك عنه خالد ويحيى بن صالح وهما ثقتان، أخرج ذلك الدارقطني في الغرائب عنهما، واقتصر ابن عبد البر في التمهيد على ذكر رواية خالد بن مخلد وحده" (ابن حجر العسقلاني أ.، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 1426هـ، صفحة 292/12).

الثاني:

"مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثا أم أربعا...الحديث" (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 131/2 برقم 92/315).

قال ابن عبد البر: "قال الأثرم: سألت أحمد بن حنبل عن حديث أبي سعيد في السهو، أتذهب إليه؟ قال نعم أذهب إليه، قلت إنهم يختلفون في إسناده، قال إنما قصر به مالك، وقد أسنده عدة، منهم ابن عجلان وعبد العزيز بن أبي سلمة" (ابن عبد البر النمري، 1387هـ، صفحة 25/5).

3، 5ـ المطلب الخامس: تصحيح الوجهين

الوجه عند المحدثين معناه الطريق والسند.

"وأكثر ما يستعملونه في ما تعددت أسانيده، فيكون كل سند منها وجها يقابل الوجوه الأخرى من أسانيد الحديث الذي يرويه عدة عن الصحابي" (مجير الخطيب الحسني، صفحة 147).

ومعنى تصحيح الوجهين: "أي كلا الوجهين محفوظ عن الراوي الذي وقع عليه الاختلاف، وليس ثَمَّ خطأ أو وهم منه أو من الرواة عنه" (الشايع، 1437هـ، صفحة 21).

وتصحيح الوجهين له قرائن تدل عليه.

قال الدكتور عبد العزيز الشايع: "وقرائن الجمع –على طريقة المحدثين– قليلة محصورة في قرينتين:

1– قصر الإسناد

2– سعة الرواية: وهو أن يكون الراوي الذي وقع عليه الاختلاف من الحفاظ المكثرين بحيث يمكن أن يحمل الاختلاف عليه على سماعه لجميع الأوجه لا على وهمه" (الشايع، 1437هـ، الصفحات 21–22).

قلت: أما قصر الإسناد فقد مر معنا، وأنه من منهج الإمام مالك.

أما سعة الرواية، فهناك عدة نصوص للأئمة تدل على ذلك:

قال علي ابن المديني: "نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة، ثم صار علم هؤلاء الستة إلى الاصحاب التصانيف ممن صنف، فمن أهل الحجاز مالك بن أنس وابن جريج وسفيان بن عيينة ومحمد بن اسحاق" (ابن أبي حاتم، 1271هـ، صفحة 17/1).

ونقل ابن العربي:"أن مالكًا، رضي الله عنه، روى مائة ألف حديث...". (ابن العربي المالكي، 1992م، صفحة 332/3).

أمثلة للتقوية بهذا العاضد

المثال الأول:

"مالك عن عبد ربه بن سعيد عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة وأم سلمة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم أنهما قالتا: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنبا من جماع غير احتلام في رمضان ثم يصوم" (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 413/3 برقم 303/1016).

قال الزرقاني: "وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى عن مالك، ورواه مسلم أيضا من طريق عمرو بن الحارث عن عبد ربه عن عبد الله بن كعب الحميري، أن أبا بكر حدثه ....، فكأن عبد ربه سمعه من ابن كعب ثم سمعه من أبي بكر فحدث به على الوجهين، فليست رواية عمرو من المزيد في متصل الأسانيد، ولا رواية مالك منقطعة، بدليل أن مسلما صحح الطريقين فأخرجهما جميعا؛ رواية عمرو، وتلوها رواية مالك" (الزرقاني، 1436هـ، صفحة 211/2).

المثال الثاني:

"مالك عن إبراهيم بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بامرأة وهي في محفتها... الحديث" (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 620/3 برقم 426/1596).

قال الزرقاني: "فاختلف عليه-أي على الثوري- في وصله وإرساله كما اختلف على مالك في ذلك، والظاهر أن كلا من مالك وشيخه إبراهيم حدث به على الوجهين" (الزرقاني، 1436هـ، صفحة 518/2).

3، 6ـ المطلب السادس: ثناء الأئمة على الإمام مالك وموطئه من جهة صحة الحديث

قال ابن عبد البر: "الأخبار في إمامة مالك وحفظه وإتقانه وورعه وتثبته أكثر من أن تحصى، وقد ألف الناس في فضائله كتبا كثيرة، إنما ذكرت ها هنا فقرا من أخباره، دالة على ما سواها" (ابن عبد البر النمري، 1387هـ، صفحة 75/1).

وروى ابن أبي حاتم عن الأئمة شيئا من هذا، وجعل الإمام مالكا على رأس الطبقة الأولى من جهابذة النقاد، وقد وصف كل واحد منهم بأنه: الثبت، الحافظ، الورع، المتقن، الجهبذ، الناقد للحديث.

ومما نقله ابن أبي حاتم من أقوال الأئمة:

"قال ابن المديني: كان مالك صحيح الحديث.

قال عبد الرحمن بن مهدي : ما أقدم على مالك في صحة الحديث أحدا.

قيل لأحمد بن حنبل: أيما أثبت أصحاب الزهري؟ قال: مالك أثبت في كل شئ.

وقال: وإذا خالفوا مالكا من أهل الحجاز حكم لمالك، ومالك نقي الرجال نقي الحديث، وهو أنقى حديثا من الثوري والأوزاعي، وأقوى في الزهري من ابن عيينة، وأقل خطأ منه، وأقوى من معمر وابن أبي ذئب" (ابن أبي حاتم، 1271هـ، صفحة 12/1).

ومما نقله القاضي عياض من أقوال الأئمة في هذا السياق:

"قال ابن مهدي: ما كتاب بعد كتاب الله أنفع للناس من الموطأ.

وقال: لا أعلم من علم الإسلام بعد القرآن أصح من موطأ مالك.

وقال: مالك أحفظ أهل زمانه، ومالك لا يخطىء في الحديث.

قال الشافعي: ما في الأرض كتاب من العلم أكثر صواباً من كتاب مالك.

وقال: ما على الأرض كتاب أصح من كتاب مالك، وفي رواية أفضل وما كتب الناس بعد القرآن شيئاً هو أنفع من موطأ مالك، وإذا جاء الأثر من كتاب مالك فهو الثريا.

وقال: ومن أراد الحديث الصحيح فعليه بمالك.

قال أبو زرعة: لو حلف رجل بالطلاق على أحاديث مالك التي بالموطأ أنها صحاح كلها لم يحنث، ولو حلف على حديث غيره كان حانثاً" (القاضي عياض، 1403هـ، صفحة 70/2).

مثال للتقوية بهذا العاضد:

"مالك أنه بلغه أنه كان يقال: الحمد لله الذي خلق كل شيء كما ينبغي، الذي لا يعجل شيء أناه وقدره، حسبي الله وكفى، سمع الله لمن دعا، ليس وراء الله مرمى" (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 1326/5 برقم 3346).

قال السيوطي: "مالك أنه بلغه أنه كان يقال الحمد لله... الخ، قال الباجي يقتضي أنه من قول أئمة الشرع لأن مالكا أدخله في كتابه المعتقد صحته" (السيوطي ج.، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، 1389هـ، صفحة 94/3).

3، 7ـ المطلب السابع: من منهج الإمام مالك رواية أحاديث منقطعةً في الموطأ موصولةً خارجه

الإمام مالك من أوسع الناس رواية، وأودع كتابه الموطأ جزءا يسيرا منها، وأما الجزء الكبير فهو مروي عنه خارج الموطأ، وكثيرا ما تجده يروي الحديث في الموطأ بوجه، ويرويه خارج الموطأ بوجه آخر، ومما هو معروف أيضا من عادة مالك أو من منهجه أنه روى أحاديث بأسانيد متصلة خارج الموطأ، لكن رواها في كتابه الموطأ بأسانيد منقطعة، لأنه إذا شك أخذ بالتحري والإحتياط.

أمثلة للتقوية بهذا العاضد

المثال الأول:

"مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر،كانوا يمشون أمام الجنازة، والخلفاء هلم جرا وعبد الله بن عمر" (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 315/2 برقم 256/763).

قال الزرقاني: "مرسل عند جميع الرواة، ووصله عن مالك خارج الموطأ يحيى بن صالح وعبد الله بن عون وحاتم بن سليمان وغيرهم، عن مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه" (الزرقاني، 1436هـ، صفحة 74/2).

المثال الثاني:

"مالك أن معاذ بن جبل قال: آخر ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وضعت رجلي في الغرز أن قال: أحسن خلقك للناس معاذ بن جبل" (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 1327/5 برقم 682/3350).

قال أبو العباس الداني:" ورواه عمر بن نعيم بن ميسرة خارج الموطأ عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب قال: قال معاذ" (الداني، 1424هـ، صفحة 215/2).

المثال الثالث:

"مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق" (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 1427/5 برقم 809/3593).

قال أبو العباس الداني: "هذا مقطوع في الموطأ، ووصله إبراهيم بن طهمان وغيره عن مالك، عن محمد ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، خرجه الجوهري عنه" (الداني، 1424هـ، صفحة 546/3).

قال الحاكم: "هذا معضل أعضله مالك هكذا في الموطأ، إلا أنه قد وُصل عنه خارج الموطأ ...

فينبغي للعالم بهذه الصنعة أن يميز بين المعضل الذي لا يوصل، وبين ما أعضله في وقت ثم وصله في وقت" (الحاكم النيسابوري، 1397هـ، صفحة 37).

3، 8ـ المطلب الثامن: تعيين الأئمة للساقط في بعض أسانيد الموطأ

مما يمكن أن نجعله عاضدا لبعض أسانيد الإمام مالك المنقطعة، تلك العبارات والنصوص العامة التي وضعها أئمة الحديث؛ والتي تبين الساقط من بعض الأسانيد المنقطعة، ولا شك أن هذه العبارات والنصوص تعتبر قواعد في هذا الباب؛ لأنها نتاج ممارسة طويلة وحفظ عجيب للأسانيد، وملكة حديثية لم يوفق إليها إلا القليل من العلماء، ومن هذه النصوص:

1- قال أبو الحسن الميموني: "سمعت أبا عبد الله يقول: أخذ مالك كتاب مخرمة بن بكير، فنظر فيه، فكل شيء يقول بلغني عن سليمان بن يسار فهو من كتاب مخرمة" (المزي، 1400هـ، صفحة 326/27).

2- قال أحمد بن صالح: "وكل ما أرسله مالك عن ابن مسعود فإنما أخذه عن ابن إدريس، وما كان عن غير ابن مسعود، فإنما أخذه عن ابن مهدي" (القاضي عياض، 1403هـ، صفحة 205/3).

3- نقل الذهبي عن يعقوب بن شيبة أنه قال: "وقد قيل إن جميع ما يرويه مالك في "الموطأ"، فيقول: "بلغني عن علي رضي الله عنه" أنه سمعه من ابن إدريس" (الذهبي، 1405هـ، صفحة 44/9).

4- قال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبي يقول: كان مالك بن أنس يتلهف على بكير بن الأشج، وكان غاب عن المدينة، ويقولون: إن مرسلات مالك التي يقول: "بلغني عن فلان" أخذها من كتب بكير، يقولون عن ابنه" (ابن حنبل، 1422هـ، صفحة 50/3 برقم 4115).

5- وقال هارون بن سعيد الأيلي: "سمعت ابن وهب يقول: كل ما كان في كتب مالك (وأخبرني من أرضى من أهل العلم) فهو الليث بن سعد" (المزي، 1400هـ، صفحة 267/24).

6- قال أبو حاتم الرازي: "سألت إسماعيل بن أبي أويس؛ قلت: هذا الذي يقول مالك بن أنس حدثني الثقة من هو؟ قال: هو مخرمة بن بكير بن الأشج" (ابن أبي حاتم، 1271هـ، صفحة 22/1).

7- قال النسائي: "الذي يقول مالك في كتابه الثقة عن بكير يشبه أن يكون عمرو بن الحارث" (المزي، 1400هـ، صفحة 574/21).

8- قال ابن حجر: "مالك أنا الثقة عن عمرو بن شعيب، قيل: هو عمرو بن الحارث، أو ابن لهيعة. وعن الثقة عنده عن بكير بن الأشج، قيل: هو مخرمة بن بكير، وعن الثقة عن سليمان بن يسار [هو

بكير بن الأشج] ، وعن الثقة عن ابن عمر هو نافع، كما في موطأ ابن القاسم" (ابن حجر العسقلاني أ.، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، 1996م، صفحة 625/2).

9- قال ابن وهب: "كل ما في كتاب مالك "أخبرني من لا أتهم من أهل العلم" فهو الليث بن سعد" (السيوطي ج.، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، 1415هـ، صفحة 367/1).

مثال للتقوية بهذا العاضد:

"مالك أنه بلغه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه قال: كان رجلان أخوان فهلك أحدهما قبل صاحبه بأربعين ليلة أخوان...الحديث" (الأصبحي، 1425هـ، صفحة 243/2 برقم 187/600).

قال ابن عبد البر: "وأظن مالكا أخذه من كتب بكير بن الأشج" (ابن عبد البر النمري، 1387هـ، صفحة 220/24).

4ـ خاتمة

وهذه أهم النتائج التي انتهت إليها الدراسة:

1- اتفقت كلمة أئمة العلل والجرح والتعديل على أن الإمام مالكا نقي الرجال ونقي الحديث، وأن كتابه صحيح في مجموعه.

3- الذي يتعامل مع أحاديث الموطأ تصحيحا وتضعيفا لابد أن يستحضر كلام الأئمة النقاد فيه، ويعلم أنهم حكموا بصحة هذا الكتاب في مجموعه. وإن للموطأ عندهم وقعا في النفوس، ومهابة في القلوب لا يوازنها شئ.

4- يلحق بالإسناد المنقطع الإسناد المتصل الذي فيه رجل مبهم.

5- من منهج أئمة النقد كابن عبد البر وغيره تقوية الحديث المنقطع بغير المتابعات والشواهد.

6- العواضد المذكورة في البحث تدل على صحة الإسناد لا صحة المعنى فقط، وهي على طريقة المحدثين لا على تصحيح الفقهاء والأصوليين، فهي عواضد لتقوية الإسناد.

7- رواية الإمام مالك للأسانيد المنقطعة له أغراض صحيحة في ذلك.

8- نصوص أئمة الجرح والتعديل اتفقت على أنه ليس في الموطأ إلا رجل ضعيف أو رجلان، ولم يُدْخِل الإمام مالك في كتابه عنهم حُكما تفردوا به.

9- حكم كثير من الأئمة على تصحيح الأحاديث المنقطعة في الموطأ، وأن الإمام مالكا لا يرسل إلا صحيحا، وأنه ما من منقطع في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد في غيره.

10- قصر الإسناد هو أن ينقُص الثقة -عمدا وقصدا- من إسناد راويا أو أكثر، وهو عادة معروفة للإمام مالك وغيره من الأئمة كابن سيرين، وقَبِلَ منهم الأئمة هذا الإنقطاع ولم يعتبروه علة.

11- الإمام مالك من الحفاظ المكثرين بحيث يمكن أن يُحْمَل الاختلاف عليه على سماعه لجميع الأوجه لا على وهمه.

12- الحكم على أن الموطأ صحيح كله، ليس من الشافعي فقط كما هو مشهور، فقد حكم غير واحد من الجهابذة المحدثين بهذا الحكم كابن مهدي وأبي زرعة وغيرهم.

13- التضعيف بالانقطاع لا يكون إلا لكبار الحفاظ الذين لا يفوتهم من الأسانيد إلا النادر.

14- تبين من خلال هذا البحث أن العلماء يعتمدون في تقوية أحاديث الإمام مالك المنقطعة في الموطأ على عدة عواضد منها:

أ- المتابعات والشواهد وهي الأصل.

ب- كون الإمام مالك لا يروي إلا عن ثقة، وبالتالي لا يسقط إلا ثقة.

ج- ثناء الأئمة الأئمة النقاد على مرسلاته وبلاغاته وتصحيحهم لها.

د- أن من منهج الإمام مالك قصر الإسناد، فيحملون بعض الانقطاع عليه.

هـ- تصحيح الوجهين، فقد يحملون ما رواه منقطعا أنه عنده من وجه آخر متصلا.

و- حكم بعض الأئمة النقاد على أن الموطأ صحيح كله؛ أي متصله ومنقطعه.

ز- الإمام مالك روى أحاديث كثيرة في الموطأ منقطعة، ورواها خارج الموطأ متصلة.

ك- عبارات عامة لبعض الائمة تذكر وتعين الساقط من بعض أسانيد الموطأ.

5ـ قائمة المراجع

1- أبو أحمد عبد الله ابن عُدي الجرجاني. (1418هـ). الكامل في ضعفاء الرجال (الإصدار ط1). (عادل أحمد عبد الموجود، المترجمون) بيروت: دار الكتب العلمية.

2- أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي. (1400هـ). تهذيب الكمال في أسماء الرجال (الإصدار ط1). (بشار عواد معروف، المترجمون) بيروت: مؤسسة الرسالة.

3- أبو الحسين أحمد ابن فارس. (1399هـ). معجم مقاييس اللغة. (عبد السلام هارون، المحرر) دار الفكر.

4- أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. (1427هـ). صحيح مسلم (الإصدار ط1). الرياض: دار طيبة.
5- أبو العباس أحمد بن طاهر الداني. (1424هـ). الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ (الإصدار ط1). (أبو عبد الباري رضا بوشامة، المحرر) الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
6- أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. (1996م). تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة (الإصدار ط1). (إكرام الله إمداد الحق، المترجمون) بيروت: دار البشائر.
7- أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. (1426هـ). فتح الباري شرح صحيح البخاري (الإصدار ط1). (أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، المترجمون) الرياض: دار طيبة.
8- أبو الفضل اليحصبي القاضي عياض. (1403هـ). ترتيب المدارك وتقريب المسالك (الإصدار ط2). (محمد بن تاويت الطنجي، المحرر) المغرب: مطبعة فضالة -المحمدية.
9- أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي. (1414هـ). لسان العرب (الإصدار ط3). بيروت: دار صادر.
10- أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي المالكي. (1992م). القبس في شرح موطأ مالك بن أنس (الإصدار ط1). (محمد عبد الله ولد كريم، المترجمون) بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.
11- أبو حاتم محمد ابن حبان. (1393هـ). الثقات (الإصدار ط1). (محمد عبد المعيد خان، المترجمون) الهند، الهند: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.
12- أبو حفص عمر بن علي ابن الملقن. (1425هـ). البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (الإصدار ط1). (مصطفى أبو الغيط، المترجمون) الرياض: دار الهجرة.
13- أبو عبد الله أحمد بن محمد ابن حنبل. (1422هـ). العلل ومعرفة الرجال (الإصدار ط2). (وصي الله ابن محمد عباس، المترجمون) الرياض: دار الخاني.
14- أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي. (1405هـ). سير أعلام النبلاء (الإصدار ط3). (شعيب الأرناؤوط، المترجمون) بيروت: مؤسسة الرسالة.
15- أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. (1397هـ). معرفة علوم الحديث (الإصدار ط2). (السيد معظم حسين، المترجمون) بيروت: دار الكتب العلمية.
16- أبو عمر يوسف ابن عبد البر النمري. (1387هـ). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. (مصطفى بن أحمد العلوي، المحرر) وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية -المغرب.
17- أبو يعلى الخليل الخليلي. (1409هـ). الإرشاد في معرفة علماء الحديث (الإصدار ط1). (محمد سعيد ابن عمر إدريس، المترجمون) الرياض: مكتبة الرشد.
18- أحمد المرتضى الزّين. (1415هـ). مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة (الإصدار ط1). الرياض: مكتبة الرشد.
19- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. (1422هـ). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (الإصدار ط1). (عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، المحرر) مطبعة سفير -الرياض.
20- أحمد محمد شاكر. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (الإصدار ط2). لبنان: دار الكتب العلمية -بيروت.

21- الأمير علاء الدين علي ابن بلبان الفارسي. (1408هـ). الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (الإصدار ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
22- تاج الدين السبكي. (1419هـ). رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب. (علي محمد معوض، المحرر) عالم الكتب.
23- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. إسعاف المبطأ برجال الموطأ. مصر: المكتبة التجارية الكبرى.
24- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. (1415هـ). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (الإصدار ط2). (أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، المترجمون) الرياض: مكتبة الكوثر.
25- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. (1389هـ). تنوير الحوالك شرح موطأ مالك. مصر: دار إحياء الكتب العربية.
26- د. محمد بازمول. (صفر1424هـ). تقوية الحديث الضعيف بين الفقهاء والمحدثين (المجلد ج15،ع26). مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها.
27- طاهر بن صالح الجزائري. (1416هـ). توجيه النظر إلى أصول الأثر (الإصدار ط1). (عبد الفتاح أبو غدة، المحرر) بيروت: مكتبة المطبوعات الإسلامية –حلب.
28- عبد الرحمن ابن أبي حاتم. (1271هـ). الجرح والتعديل (الإصدار ط1). الهند: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن.
29- عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي. (1407هـ). شرح علل الترمذي (الإصدار ط1). (همام عبد الرحيم سعيد، المحرر) الأردن، الزرقاء: مكتبة المنار.
30- عبد العزيز الشايع. (1437هـ). قصر الإسناد وأثره في الحديث المختلف فيه (الإصدار ط1). تونس: الدار المالكية.
31- علي بن سلطان القاري. شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر. (محمد نزار تميم، المحرر) بيروت: دار الأرقم –لبنان.
32- مالك بن أنس الأصبحي. (1425هـ). الموطأ (الإصدار ط1). (محمد مصطفى الأعظمي، المحرر) الإمارات: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية –أبو ظبي.
33- محمد بن عبد الباقي الزرقاني. (1436هـ). شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك (الإصدار ط1). (محمد فؤاد عبد الباقي، المترجمون) القاهرة: دار الحديث.
34- محمد بن محمد أبو شهبة. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث. دار الفكر العربي.
35- محمد مجير الخطيب الحسني. معرفة مدار الإسناد. دمشق: دار الميمان.
36- نور الدين عتر. (1401هـ). منهج النقد في علوم الحديث. سوريا: دار الفكر –دمشق.
37- ياسر الشمالي. (1427هـ). الواضح في مناهج المحدثين (الإصدار ط3). الأردن: دار الحامد.